تقييم كفاءة أداء قطاع الصناعة التحويلية العام في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

أ.د. سعاد قاسم هاشم الباحث/ محمد حسين محمود
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المستخلص:

يحتل قطاع الانتاج الصناعي دورا هاما في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى الى الارتقاء في اقتصادها الى مستويات متقدمة، ونحن في العراق مثلنا مثل معظم الدول النامية ما زال اقتصادنا يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي، على الرغم من الحديث المتكرر عن الرغبة في تفعيل مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد القومي.

ونظرا للمشاكل الكبيرة التي يعاني منها مجمل القطاع الصناعي في العراق وبالاخص القطاع الصناعي العام (الصناعات التحويلية) هذه المشاكل التي نجمت عن الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق خلال العقود الماضية وخاصة في الجانب السياسي والامني مما انعكس سلبا على قطاعات الاقتصاد كافة ومنها القطاع الصناعي العام وكان للسياسات التي اعتمدت من قبل الجهات الادارية والاقتصادية المسؤولة عن هذا القطاع في حرمانه من العمل في ظل جو من المنافسة وزاد الامر سوءا بعد عام ٢٠٠٣، بفعل الاجراءات غير المنطقية التي تعاملت بها الادارات الاقتصادية مع قطاع الصناعة التحويلية في العراق مما ساهم في اضعاف فاعلية هذه الصناعات وضعف انتاجيتها وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية.

وقد حاولنا في هذا البحث الاجابة على التساؤل الاتي:"هل القطاع الصناعي العام قادر على ادارة عملية التصنيع في العراق كقطاع قائد". اما هدف الدراسة فيتمحور حول ابراز واقع الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق في للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) مركزين على مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.

وقد توصلنا الى استنتاج مفاده، ضرورة فسح المجال للقطاع الخاص للدخول كشريك في ادارة وتمويل الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق بصورة تدريجية، لما لهذه العملية من اهمية في رفع كفاءة اداء المؤسسات الصناعية وزيادة انتاجيتها، إضافة الى خفض الاعباء المالية عن الحكومة، ومعالجة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والتي من اهمها ضعف الادارة و الفساد.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ اعادة الهيكلة - الخصخصة .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد ٧5
لسنة ٢٠١٤
الصفحات 276 -293

ملاحظة: البحث مستل من رسالة لم تناقش (تقييم كفاءة اداء القطاع الصناعي العام في العراق، شركات مختارة ، للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩).

المقدمة

يمثل القطاع الصناعي مركز الصدارة في هيكل الاقتصاد المعاصر فهو يشكل القاعدة المادية – التقنية لمجمل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان درجة تطور هذا القطاع هي اليوم احد المقاييس والمؤشرات الاساسية لتطور الدول وتخلفها .

ومن هنا برزت مسألة التصنيع ضمن عملية التنمية الاقتصادية كقضية مركزية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي، حيث ان اساس التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان النامية يكمن في تخلف القطاعات الاقتصادية وتشوه هيكل الاقتصاد الوطني، لذا فان البلدان النامية تسعى لتصنيع اقتصادياتها وارساء القاعدة المادية والتكنيكية لتطوير الاقتصاد ، حيث يقاس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الانسانية بما تمتلكه هذه المجتمعات من امكانيات صناعية وما يرتبط بها من تقنية ومهارة ومقدرة على التطور والارتقاء بالانتاجية والجودة، فضلا عن المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الاجمالي وما يوفره من فرص عمل واستثمار.

وتنبع اهمية الدراسة من اهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي مركزين على الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام، محاولين تحليل واقع الصناعة التحويلة للقطاع الصناعي العام للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) من خلال مجموعة من معايير كفاءة الاداء، لما لدراسة كفاءة الاداء من اهمية في التعرف على نشاط المشروعات وقياس النتائج المتحققة مقارنة بالاهداف المرسومة بغية كشف الانحرافات وتحديد اسباب ضعف الاداء. كمحاولة للاجابة على احد اهم الاسئلة المطروحة على الساحة الاقتصادية العراقية في المرحلة الحالية وهو "هل القطاع الصناعي العام قادر على ادارة عملية التصنيع في العراق كقطاع قائد" كنتيجة للتغيرات في التوجهات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ الرامية للتحول نحو العمل بالية السوق.

لنتمكن بعد ذلك من اقتراح بعض المعالجات التي يمكن ان تكون مناسبة للنهوض بالصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق ويمكن ان تتناسب مع متطلبات المرحلة المستقبلية ومطابقة لإمكانات العراق المادية وموافقة لخطة التنمية القومية.

أهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من الاهمية التي يحظى بها القطاع الصناعي كأحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، ونتيجة للمشاكل التي عاني منها هذا القطاع خلال العقود الماضية في العراق والتي تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق بعد الاحتلال الامريكي له.

لذا تم اختيار هذا الموضوع للدراسة، لذا ستقتصر هذه الدراسة على الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام (الشركات التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن العراقية) للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ .

علما انه لم نتمكن من توسيع مدة الدراسة لعدم توفر البيانات الخاصة بالمدة التي سبقت عام ٢٠٠٠، بسبب تعرض مؤسسات الدولة العراقية لاعمال التخريب والحرق اثناء الاحتلال الامريكي، ومنها الشركات والمؤسسات التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن إضافة الى مقر الوزارة .

مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة البحث من كون الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام لم تمتلك مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي تتناسب مع الامكانات والدعم المقدم لها، لذا كان من المهم دراسة كفاءة اداء هذه الصناعة لنتمكن من تحديد الانحرافات وايجاد حلول تتناسب مع اهداف المرحلة للنهوض بالصناعة التحويلية وزيادة نسبة مساهمتها الى مجمل مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي.

هدف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:
١- تحديد واقع الصناعة التحولية للقطاع الصناعي العراقي العام في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.
٢- تحديد الاسباب وسبل النهوض، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة.

منهجية الدراسة

من اجل تحقيق اهداف الدراسة واثبات صحة فرضيتها، لذا سيتم استخدام المنهج التحليلي لغرض معرفة واقع الصناعة التحويلية القطاع الصناعي ومدى تأثير التغيرات في الاقتصاد العراقي على واقع هذه الصناعة ومستقبلها ودوره في الاقتصاد العراقي.

عينة الدراسة

الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام (شركات وزارة الصناعة والمعادن العراقية) للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

هيكلية الدراسة

قسمت الرسالة الى مقدمة وثلاثة محاور إضافة الى قائمة المصادر.
تناول المحور الاول الاطار النظري للدراسة من خلال استعراض لمفهومي الصناعة وتقييم كفاءة الاداء.
كما تناول المحور الثاني تحليل واقع الصناعة التحولية للقطاع الصناعي العام، وذلك من خلال عدة مؤشرات استخدمت لتقييم كفاءة اداء هذه الصناعة.

اما المحور الثالث يتناول الوقوف على اهم الاسباب التي ساهمت في اضعاف هذا القطاع الحيوي المهم في الاقتصاد العراقي والمعالجات المقترحة للنهوض بالصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام.

المحور الاول/ الإطار النظري للدراسة.

تمهيد:

تعد الصناعة بشكل عام فرعا رئيسيا واساسيا من فروع الاقتصاد القومي لاي بلد، كونها تتسم بمستوى تقني عالي ودرجة عالية من تخصص الانتاج وتقسيم داخلي للعمل واعداد رفيع المستوى للكوادر، ونتيجة لعملية التقدم العلمي – التكنلوجي في هذا القطاع الحيوي يزداد دور الصناعة في عملية تجديد الانتاج الموسع ويبقى تطور بقية قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى مرهونا على التطور الصناعي وعلى مدى استيعابه احدث الاكتشافات العلمية.

وتختلف الصناعة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي في انها تنتج الجزء المهم من وسائل الانتاج وذلك لتطوير نفسها وبقية قطاعات الاقتصاد القومي، ويمكن القول بان الصناعة قادرة على اعادة انتاج نفسها من خلال انتاجها لوسائل الانتاج، كما انها مجهزة لبقية القطاعات لوسائل الانتاج، وتنتج السلع الاستهلاكية سواءا كانت اغذية ام ملابس ام سلعا معمرة، وفي الواقع فان هذا القطاع الحيوي من قطاعات الاقتصاد القومي تكون معدلات التراكم فيه عالية وذلك لانه ذا فائض اقتصادي متنامي بسرعة بالمقارنة مع قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى والناجم عن طبيعة العمل وانتاجيته العالية وقصر دورته الانتاجية مما يجعله المصدر الرئيسي لتكوين الدخل القومي[1](الحرفش، ١٩٩٠، ص١٣-١٤).

وسيتم التطرق في هذا الفصل الى مفهوم الصناعة وتقييم كفاءة الاداء إضافة الى استعراض تاريخي لمراحل تطور الصناعة في العراق.

١-١- الاطار المفاهيمي للصناعة :

وحيث ان المشروع الصناعي والوحدة الانتاجية او الشركة الصناعية تمثل النواة الاساسية للصناعة فانه يصبح من الضروري اولا التطرق الى مفهوم المشروع الصناعي ومن ثم الانتقال الى مفهوم الصناعة.

١-١-١- المشروع الصناعي:

من الصعب ايجاد تعريف دقيق ومتفق عليه للمشروع الصناعي، على الرغم مما يتصوره البعض في الموضوع من بساطة. ذلك ان التعريف الدقيق والشامل هو ذلك التعريف القادر على تبيان طبيعة المشروع الصناعي، مكوناته، نشاطاته، اهدافه، ومختلف جوانب علاقاته (الداخلية والخارجية) وقد اعطت الكتابات الاقتصادية والادارية والاجتماعية وغيرها العديد من التعريفات التي بقيت في شطرها الاعظم دون متطلبات التعريف الشامل للمشروع الصناعي، وذلك ان كل منها انطلقت في مفهومها للمشروع الصناعي من زاوية معينة تتفق واهداف التحليل والدراسة التي يقوم بها الباحث.

الا انه يمكن تعريف المشروع الصناعي على انه " قرار استثماري يتمثل في خلق طاقة انتاجية من خلال استخدام الموارد المادية والبشرية والمالية في عملية انتاجية تستهدف تغيير شكل او حالة المادة الخام موضوع الصناعة، بحيث تصبح اكثر قدرة على اشباع الحاجة الانسانية والاجتماعية"[2] (جاسم واخرون، ١٩٧٩، ص٤ و١٠).

وعادة يتكون المشروع الصناعي من عدد من الانشطة المترابطة بعضها ببعض والتي خططت بطريقة تساعد على ابراز الكيان الذاتي المترابط له.

١-١-٢-الصناعة:

خضع مفهوم الصناعة شأنه شأن العديد من المصطلحات الاقتصادية الى الكثير من التأويلات والتعاريف المتنوعة، وتنصب اغلب الاختلافات حول مضمون مفهوم الصناعة انطلاقا من نقطة معينة، ان كانت هذه النقطة تتعلق بجوهر الصناعة او وضعها ودورها في السوق. وقد ينجح هذا التعريف او ذاك في اعطاء بعض الوضوح، الا انها تقف في نقطة معينة دون ان تتجاوزها، وتبقى بهذا اغلب التعاريف ناقصة ومعرضة للنقد[٣](جاسم واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨).ويمكن توضيح ثلاثة مفاهيم عامة للصناعة هي المفهوم التأريخي والمفهوم النظري والمفهوم الاحصائي. وفيما يلي موجز للتعاريف الثلاثة[٤] (الحديثي، ١٩٨١، ص٢٩).

أ- المفهوم ألتأريخي للصناعة:

تركز الصناعة بموجب هذا المفهوم على اسلوب الانتاج، وعلى اكتشاف واستغلال الاساليب المحسنة لانتاج الثروة. حيث ان هذا المفهوم في الاساس يركز على ادخال طريقة جديدة للانتاج، او اسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية.

ب- المفهوم النظري للصناعة:

استنادا لهذا المفهوم تتكون الصناعة من عدد من المشاريع التي تنتج سلعة معينة او عدد من السلع البديلة في ظل الملكية الخاصة او العامة لوسائل الانتاج.

ج- المفهوم الإحصائي للصناعة:

يعتمد هذا المفهوم على نوع النشاط الاقتصادي، اذ تتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت لكل منشأة سجلات خاصة تستطيع من خلالها تقديم الاحصاءات المتعلقة بالانتاج والمواد الاولية والعمل وجميع الموارد المادية الداخلة في نطاق الفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها.

وبمقتضى التصنيف القياسي الدولي للانشطة الصناعية ISIC (International Standard Industrial Classification) قسمت الصناعة الى ثلاثة مجموعات رئيسية[٥](القريشي، ٢٠٠١، ص٧٠):

المجموعة الاولى: التعدين والمقالع.
المجموعة الثانية: الصناعات التحويلية.
المجموعة الثالثة: الكهرباء والماء.

وتضم المجموعة الاولى اربعة فروع وهي استخراج الفحم الحجري، النفط الخام، الغاز الطبيعي، واستخراج خامات المعادن.اما المجموعة الثانية والمتمثلة بالصناعات التحويلية (وهي الانشطة التي تتعامل مع المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية النباتية والحيوانية لتحويلها الى شكل اخر قابل للاستفادة منه بصورة افضل، كصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيمياوية والصناعات الغذائية والنسيجية...الخ). وتضم تسعة فروع رئيسية وهي كلاتي:

أ- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
ب- صناعة المنتوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
ج- صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الاثاث.
د- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
هـ- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيمياوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستك.
و- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية(عدا النفط والفحم).
ز- صناعة المنتجات المعدنية الاساسية.
ح- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
ط- الصناعات التحويلية الاخرى.

وسيتم التطرق الى مميزات القطاع الصناعي ودور الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية، وعلى النحو الاتي:

اولا- مميزات القطاع الصناعي:

تكتسب الصناعة اهميتها من المزايا العديدة التي تميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية والذي يؤهلها الى ان تمارس دورا اساسيا وحيويا في الاقتصاد القومي. ومن ابرز هذه المزايا:

١- وفورات الحجم (ECONOMICS OF SCALE) وتنطبق هذه الخاصية على الصناعة اكثر من بقية القطاعات وبالتالي تخفيض معدل كلفة الوحدة المنتجة، كما تتمتع الصناعة اكثر من غيرها بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الاخرى، ويمكن ان تكون تشابكات امامية (FORWARD LINKAGES) او تشابكات خلفية (BACK WARD LINKAGES)[٦] (القريشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤).

٢- تستوعب الصناعة منجزات العلم والتكنلوجيا اكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات الانتاجية فيها، كما يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنلوجية في بقية القطاعات الاقتصادية، إضافة الى خلق المهارات والخبرات الفنية المدربة، وامكانيتها الواسعة نسبيا في استيعاب الايدي العاملة[٧](القريشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥).

٣- تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي ينتج وسائل الانتاج الضرورية لتطوير الصناعة نفسها وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني كالمكائن والمعدات والاجهزة الصناعية والزراعية ولغيرها من الانشطة. إضافة الى انتاج انواع الطاقة الضرورية للاستهلاك الانتاجي والشخصي كالطاقة الكهربائية والنووية. إضافة الى ان الصناعة تنتج الجزء الاكبر من المواد الاستهلاكية سواءا غذاء او ملابس او وسائل حياتية...الخ[٨](جاسم واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣١١).

٤- امكانيتها الواسعة للنمو والتطور السريع، وتحقيقها معدلات عالية للتراكم. فالصناعة تتميز بكونها ذات فائض اقتصادي كبير ومتنامي بالمقارنة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك ناتج عن الانتاجية العالية وعدم محدوديتها وقصر الدورة الانتاجية، مما يجعلها احد المصادر المهمة للدخل القومي وبالتالي الرفاهية الاجتماعية[٩] (جاسم واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢).

ثانيا- دور الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية:

إضافة الى ان الصناعة وبسبب كل هذه المزايا التي تميزت بها عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى فأن لها دورا متميزا في عملية تسريع وتنمية التنمية الاقتصادية ومنها الاتي:

١- تساهم الصناعة في رفع حصتها من الناتج القومي الاجمالي وبالتالي تغيير بنية الناتج القومي وتصحيح الهيكل الاقتصادي، إضافة الى رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار من خلال التنوع في الانشطة الاقتصادية، يضاف الى ذلك فأن ارتفاع اسعار السلع المصنعة مقارنة بأسعار المواد الخام وغيرها تساهم في تحسين شروط التبادل التجاري[١٠] (القريشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦).

٢- تعمل الصناعة على شحذ المدخرات المحلية وكذلك تساعد على تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات من خلال التصدير للسلع والخدمات او التعويض عن السلع المستوردة وبالتالي توفير العملات الاجنبية اللازمة لعملية التنمية[١١](القريشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦).

٣- ان التطور في القطاع الصناعي يدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع الاقتصاد، وتوفير القدرة الذاتية له للتطوير. إضافة الى انه يؤدي الى تقدم الاقتصاد او تحويله من اقتصاد متخلف الى اقتصاد

متقدم. وذلك لان من بين السمات العامة للاقتصادات المتقدمة هو ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي[١٢](الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢).

٤- التغير الاجتماعي واعادة التركيب الاجتماعي حيث انه بفضل التقدم الصناعي تزداد الاهمية النسبية لسكان المدن مما يقود الى اتساع مراكز التجمع السكاني وارتفاع مستوى التحضر[١٣](الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥).

٥- كما ويعد التقدم في القطاع الصناعي احد الوسائل الفعالة في زيادة الدخل القومي، وذلك لارتفاع انتاجية الفرد في الصناعة [١٤](الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣).

١-٢- تقييم كفاءة الاداء(المفهوم والاهمية) :

يعتبر تقييم كفاءة الاداء من الوظائف الرقابية المهمة التي تتبعها الاجهزة المسؤولة عن متابعة تنفيذ اهداف الخطة المرسومة للمشروع وذلك من خلال التعرف على الواقع الحالي وكشف الانحرافات ومواقع المسؤولية ، ومن ثم تقديم الحلول العملية لضمان الاستمرار والتطور مستقبلا .

ومما جاء في تعريف كفاءة الاداء " بأنها اداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع ، مستهدفة قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالاهداف المرسومة مسبقا ، بغية التعرف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب"[١٥](النجار، ٢٠٠٦، ص٣٥١).

ولانريد التوسع في مفهوم كفاءة الاداء لكون اغلب المفاهيم المطروحة لاتبتعد في جوهرها عن المفهوم اعلاه .

١-٢-١- مستويات تقييم كفاءة الاداء:

يقسم هذا التقييم من زاوية مستوياته الى قسمين[١٦](النجار، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦):

١- تقييم الاداء على مستويات ادارية:

تقوم الدولة بتقييم اداء مؤسساتها العامة من خلال اجهزتها الحكومية وعلى اساس ما تعتمده من نظم واجراءات لتحقيق ذلك التقييم، اذ تقوم المؤسسات بدورها بتقييم اداء الشركات التابعة لها وفق نظم التقييم المعتمدة. ويؤدي تقييم الاداء على مستوى الوحدة الانتاجية والقطاع الى قياس مدى تحقق الاهداف وتحديد الكيفية التي تم من خلالها استخدام الموارد المتاحة والنتائج المتحققة من ذلك.

٢- تقييم الاداء على مستوى الاقتصاد القومي:

يمكن من خلال هذا المستوى من التقييم قياس الاستخدام الامثل للموارد القومية والفرص الضائعة وحساب المنافع والتكاليف الاجتماعية واثار المشروع على الاسعار والاستهلاك والصادرات وغيرها من العوامل الاقتصادية.

وهنا يجب تحقيق التناسق والتكامل المدروسين بين جميع انظمة التقييم لتحقيق اهداف الكلية والجزئية للخطة الاقتصادية، مع ضرورة شرط التعميم بالنسبة لمختلف الانظمة وعلى الاخص بالنسبة الى الوحدات الانتاجية المتماثلة لنتمكن من الوصول الى تقييم متوازن للوحدات الاقتصادية يضمن عدم المحاباة في التقييم بين وحدة واخرى.

وتجدر الاشارة الى ان نجاح عملية التقييم تكمن في اختيار المؤشرات المناسبة وترتيبها حسب الاهمية ، ويمكن تقسيم مؤشرات تقييم الاداء الى خمسة مجموعات رئيسية هي[١٧](القريشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥):

أ- مؤشرات الانتاج : وتشمل مؤشرات تحقيق الخطة الانتاجية وتطور الانتاج واستغلال الطاقة الانتاجية والقيمة المضافة .

ب- مؤشر الانتاجية : وتشمل مؤشرات انتاجية العمل وانتاجية الاجر والمواد الخام ورأس المال .

ج- المؤشرات المالية : وتشمل مؤشرات الربحية وعائد الاستثمار اضافة الى مؤشرات تعكس الوضع المالي .

د-مؤشرات البيع : وتشمل مؤشرات تحقيق وتطوير المبيعات والصادرات وكفاءة الادارة.

هـ- مؤشرات اخرى ،مثل درجة التصنيع ،مستوى التكنلوجيا و درجة الاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات الانتاج.

١-٢-٢- اهمية تقييم الاداء واسبابه :

لغرض عدم الاسهاب في الشرح سنحاول في النقاط الموجزة ادناه تلخيص اهمية واسباب تقييم الاداء وعلى النحو الاتي[١٨](النجار، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣):

أ- التأكيد على كفاءة تخصيص واستخدام الموارد الانتاجية على النحو الامثل .

ب- ترتبط اهمية تقييم الاداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواءا على المستوى القومي او المستوى القطاعي او مستوى المنشأة .

ج- يساعد تقييم الاداء على التحقق من وفاء الوحدات الاقتصادية بوظائفها بافضل كفاءة ممكنة .

د-الكشف عن الانحرافات المختلفة "الكمية والنوعية والقيمية والزمنية والفنية "التي يمكن ان تحدث في مجال التنفيذ العملي للمشروعات الاستثمارية .

هـ- يساعد تقييم الاداء على توفير الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية .

و- يؤدي تقييم الاداء الى التوجه السليم للعاملين في اداء اعمالهم .

ز- يستهدف تقييم الاداء التأكد على التنسيق بين مختلف اوجه نشاط المشروع .

وبعد ان تم وبايجاز توضيح مفهوم الصناعة واهميتها كاحد قطاعات الاقتصاد القومي وما تتمتع به من مميزات تؤهل القطاع الصناعي ليكون احد المرتكزات الاساسية لعملية التنمية الصناعية لاي بلد، إضافة الى مفهوم تقييم كفاءة الاداء كاداة رقابية مهمة لمتابعة تنفيذ اهداف المشروعات.

لذا سنحاول في هذه الدراسة ومن خلال المحور الثاني ابراز واقع الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام، من خلال تقييم كفاءة اداء هذه الصناعة للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) وتحديد مواطن الضعف، ليتسنى لنا في المحور الثالث من الدراسة تحديد الاسباب والتي من خلالها يمكننا عرض بعض الاراء والمقترحات والحلول التي يمكن ان تساهم في تنشيط عمل هذه الصناعات في المرحلة المستقبلية.

المحور الثاني/ التحليل العام للصناعات التحويلية في العراق

٢-١- التحليل العام للطاقات الانتاجية:

من الجدول (٢-١) يلاحظ الارتفاع المستمر في حجم الطاقات التصميمية وبمعدل نمو سنوي مركب ٧.٦٠% وذلك نتيجة لاضافة موجودات ثابتة[١٩]، ومن الجدير بالذكر بأن الحكومة خصصت ما مقداره ١٣٨٨٨١٤.٧ مليون دينار، لاعادة تأهيل الصناعات الهندسية والكيمياوية والنسيجية والانشائية والصناعات الغذائية والدوائية، اي ما يعادل ١١٨٩ مليون دولار خلال الاعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ .

الجدول (٢-١) الطاقات الانتاجية ونسب استغلال الطاقة للصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) مليون دينار.

السنوات	الطاقة التصميمية	الطاقة المتاحة	نسبة المتاح / التصميمي	الطاقة المخططة	نسبة المخططة/المتاح	الطاقة المتحققة (الفعلي)	نسبة المتحقق (الفعلي) المخطط
2000	1652331	933666	56.5	587235	62.9	406308	69
2001	1947180	1111953	57.1	744998	67	662030	88.9
2002	2084178	1194628	57.3	922961	77	734746	79.6
2003	2502231	1566720	62.6	738344	47	358589	48.6
2004	3928828	2397436	61	1510942	63	375608	24.9
2005	4282144	2539638	59.3	1707700	67	467150	27.4
2006	4512675	2653317	58.8	1478596	55.7	570296	38.6
2007	5361404	2847719	53	1479315	51.9	635533	43
2008	6377996	3680795	57.7	1513199	41	743053	49
2009	7820713	4541799	58	2212964	48.7	990069	44.7

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن/قسم المعلومات والمعرفة(الجدول من اعداد الطالب).

كما يلاحظ انخفاض نسبة الطاقة المتاحة الى الطاقة التصميمية، حيث بلغت اعلاها ٦٢.٦% في عام ٢٠٠٣ وبلغت ٥٨% في عام ٢٠٠٩، حيث كانت نسبة عدم الانتفاع من الطاقة التصميمية ٤٢% وهي نسبة عالية وتوضح حجم الاختناقات الحاصلة في العملية الانتاجية والتي تعود لاسباب تخطيطية، وقد كان معدل النموالسنوي المركب للطاقة المتاحة ٧.٥٣%خلال سنوات الدراسة .

وان نسبة عدم الانتفاع من الطاقة تزداد اذا ما لاحظنا نسب الطاقة المخططة الى الطاقة المتاحة، حيث بلغ اعلاها ٧٧% عام ٢٠٠٢، وبمعدل تغير ٢٢% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وتتناقص هذه النسبة تدريجيا لتصل الى ٤٨.٧% خلال عام ٢٠٠٩، وقد كانت نسبة عدم الانتفاع من الطاقة المتاحة ٥١.٣% .

وهذه يتطلب البحث عن اسباب هذه الانحرافات في نسب استغلال الطاقة ومعالجتها، علما ان الطاقة المخططة تزايدت بمعدل نمو سنوي مركب ٥.٦٥% خلال سنوات الدراسة .

والفجوة تتسع في نسب عدم الانتفاع من الطاقة الانتاجية من خلال ملاحظة نسب المتحقق الفعلي من الطاقات المخططة، حيث كان اعلاها ٨٨.٩% عام ٢٠٠١ وبمعدل تغير ٢٨.٨% مقارنة بعام ٢٠٠٠ .الا ان هذه النسبة بدأت بالتناقص التدريجي خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ حتى وصلت الى ٤٤.٧% عام ٢٠٠٩، وقد كانت نسبة الطاقة غير المتحققة من الطاقة المخططة ٥٥.٣% خلال نفس العام، وقد تزايدت الطاقة المتحققة بمعدل نمو سنوي مركب ٢.٥٦% .

[١٩] قد يكون السبب الاخر الذي ادى الى زيادة الطاقة التصميمية هو الارتفاع في مستويات الاسعار، وذلك لان الطاقات معبر عنها بالقيمة النقدية (الدينار) .

وهذا يوضح عدم التناسق في الاداء، اذا ما قارنا معدل النمو المركب للطاقة المتحققة مع معدل النمو المركب للطاقات التصميمية والمتاحة والمخططة، وقد انعكس ذلك على انخفاض نسب التنفيذ الفعلي نسبة الى الطاقة التصميمية للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ حيث كانت (٢٤.٦ – ٣٤ – ٣٥.٣ – ١٤.٣ – ٩.٦ – ١٠.٩ – ١٢.٦ – ١١.٩ – ١١.٧ – ١٢.٧) على التوالي، وهذا ينعكس سلبا على تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات ومن ثم انخفاض قدرتها التنافسية وقلة المبيعات وبالتالي قد تؤدي الى خسارة الشركات .

وقد كان للاداء المتدني للصناعة التحويلية في العراق خلال مدة الدراسة والواضح من خلال نسب استغلال الطاقات الانتاجية، اضافة الى الادارة غير الرشيدة للموارد البشرية اثر سلبي على انتاجية العمل وخصوصا بعد عام ٢٠٠٢، وكما هو موضح في التحليل العام للقيمة المضافة وانتاجية العمل :

٢-٢- التحليل العام للقيمة المضافة وانتاجية العمل:

الجدول (٢-٢): القيمة المضافة وانتاجية العمل للصناعة التحويلية في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠٠٩)مليون دينار.

السنوات	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة	الرواتب والاجور	عدد العاملين	انتاجية العمل
2000	208337	197971	80219	82818	4.9
2001	290989	371041	116161	88484	7.5
2002	353986	380760	153685	92882	7.9
2003	128123	230466	142532	102388	3.5
2004	177219	198389	373968	112579	3.3
2005	279541	187609	501018	110652	4.2
2006	342706	227590	565232	135783	4.2
2007	522762	112771	590172	165553	3.8
2008	509464	233589	1157694	174070	4.3
2009	622211	367858	1521173	175336	5.6

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن/قسم المعلومات والمعرفة(الجدول من اعداد الطالب).

حيث نلاحظ من الجدول (٢-٢) الارتفاع المستمر في اعداد العاملين حيث بلغ ١٠٢٣٨٨ عامل في عام ٢٠٠٣، وبمعدل تغير ٢٣.٦% مقارنة بعام ٢٠٠٠، حتى وصلت الى ١٧٥٣٣٦ عامل في عام ٢٠٠٩، وبمعدل تغير ٨٨.٨% مقارنة بعام ٢٠٠٢، وبمعدل نمو سنوي مركب ٤% خلال سنوات الدراسة، علما ان معدل النمو السنوي المركب للمؤشرات اعلاه وللمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ كانت على النحو الاتي :

- عدد العاملين ٤%
- الرواتب والاجور ١٤.١%
- انتاجية العمل (١.٤٦%)
- القيمة المضافة (١.٠١%)

وهذه النسب في معدلات النمو المركب تبين الاثر السلبي لارتفاع اعداد العاملين بصورة غير طبيعية على انتاجية العمل أضافة الى اثرها على الموقف المالي للصناعة التحويلية والواضح من خلال الجدول (٢-٢) والشكل البياني (٢-١) والذي يظهر عدم قدرة شركات الصناعة التحويلية من خلال القيمة المضافة المتحققة من تغطية الرواتب والاجور المستحقة للعاملين بعد عام ٢٠٠٣ .

الشكل البياني (٢-١) : القيمة المضافة المتحققة والرواتب والأجور المدفوعة للعاملين في الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠٠٩).

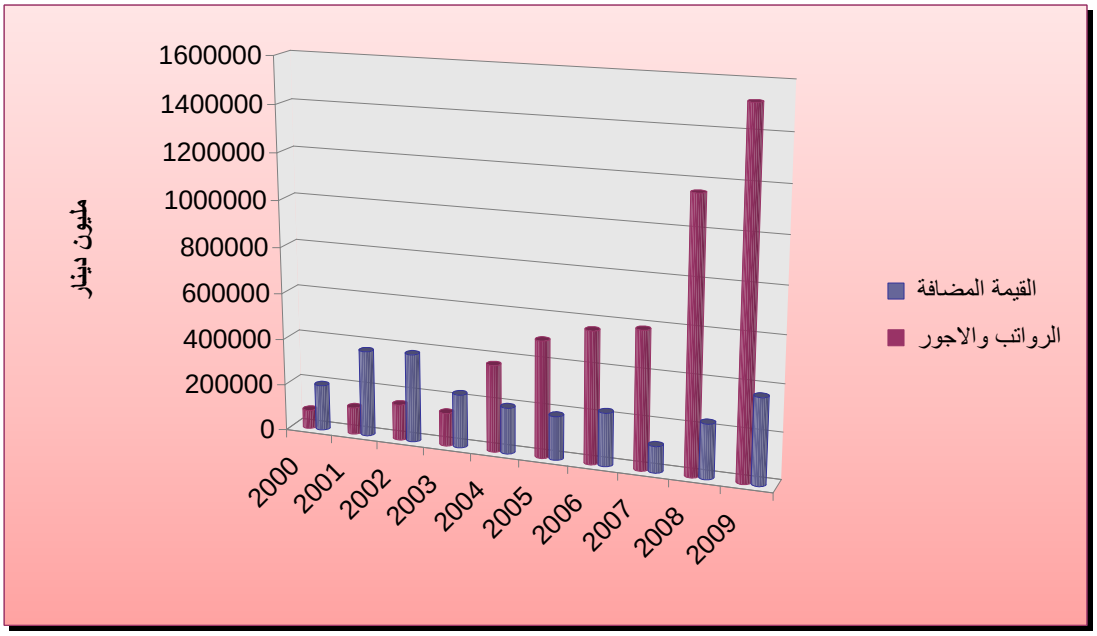

وقد كان لارتفاع نسب عدم الانتفاع من الطاقات الانتاجية وبالتالي تدني مستويات الانتاج، ولارتفاع اعداد العاملين خلال سنوات الدراسة اثر على ارتفاع نسبة جانب الرواتب والاجور في التكاليف وكما سيوضح لاحقا.

ويمكن متابعة اداء الصناعة التحويلية في العراق من خلال معدلات النمو السنوية المركبة وكما موضح في الجدول (٢-٣) :

الجدول (٢-٣) : معدلات النمو السنوي المركب للمؤشرات المستخدمة في التحليل .

المؤشرات	*المدة* ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢	*المدة* ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩
الطاقة التصميمية	٥.٠٤	٧.١٥
الطاقة المتاحة	٥.٣٥	٦.٤٦
الطاقة المخططة	٩.٨٢	٤.٨٩
الطاقة الفعلية	١٢.٩	٧.٣٢
القيمة المضافة	١٤.٢	١.٨٩
الرواتب والأجور	١٤.١	١٤.٨
عدد العاملين	٢.٤٩	٤.٤٨
انتاجية العمل	١٠.٤	٢.٨٥

الجدول من اعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات الجدول(٢-١) والجدول (٢-٢).

من خلال الجدول (٢-٣) نلاحظ انه وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو لمؤشر الطاقات الانتاجية التصميمية والمتاحة للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ مقارنة بمعدلات النمو للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢، اذ يلاحظ انخفاض معدلات النمو السنوي المركب لمؤشر الطاقة المخططة (المستهدفة) ومؤشر الطاقة الفعلية (المتحققة) للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩، مقارنة بمعدلات النمو للسنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ .

وهذا نتيجة الاداء الضعيف لشركات وزارة الصناعة والمعادن خلال المدة المذكورة، وكما اوضحنا سابقا، وقد انعكس ذلك سلبا على مؤشر القيمة المضافة ومؤشر انتاجية العمل خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب ١.٨٩% و ٢.٨٥% لمؤشري القيمة المضافة وانتاجية العمل على التوالي، مقارنة بـ ١٤.٢% و ١٠.٤% لنفس المؤشرات وللمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ .

٢-٣- التحليل العام للتكاليف المتغيرة :

حيث يلاحظ من الجدول (٢-٤) والشكل البياني (٢-١) الارتفاع المستمر في نسبة الرواتب والاجور من التكاليف بعد عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ٤٨.٢% في عام ٢٠٠٣، وبمعدل تغير ٧٢.١% مقارنة بعام ٢٠٠٢ حتى وصلت الى ٦٥.٤% في عام ٢٠٠٩ وبمعدل تغير ١٣٣.٥% مقارنة بعام ٢٠٠٢، وبمعدل نمو سنوي مركب ٤.٦١% خلال سنوات الدراسة .

الجدول (٢-٤) : التكاليف المتغيرة للصناعة التحويلية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) مليون دينار.

السنوات	اجمالي المصاريف	نسبة الرواتب والاجور/التكاليف	نسبة مستلزمات الانتاج / التكاليف	المصاريف الاخرى	الكلي	اجمالي الايرادات	صافي الربح والخسارة
2000	304816	26.3	68.3	5.4	100	439638	134823
2001	432735	26.8	67.2	6	100	596390	163655
2002	549635	28	64.4	7.6	100	775607	225973
2003	295782	48.2	43.3	8.5	100	368692	72910
2004	585865	63.8	30.3	5.9	100	598919	13054
2005	819604	61.1	34.1	4.8	100	961246	141641
2006	966529	58.5	35.5	6	100	1066637	100108
2007	1202911	49.1	43.5	7.4	100	1102346	-100565
2008	1836641	63	27.7	9.3	100	1387568	-449073
2009	2326121	65.4	26.8	7.8	100	1507034	-819087

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن/قسم المعلومات والمعرفة(الجدول من اعداد الطالب).

اما عن نسبة مستلزمات الانتاج الى التكاليف فقد تراجعت بعد عام ٢٠٠٢، نتيجة لانخفاض نسب التنفيذ الخطة الانتاجية [٢٠]، حيث بلغت ٤٣.٣% في عام ٢٠٠٣ بمعدل تغير سالب (٣٢.٥%) مقارنة بعام ٢٠٠٢ حتى بلغت ٢٦.٨% في عام ٢٠٠٩، وبمعدل تغير سالب (٥٨.٤%) مقارنة بعام ٢٠٠٢ ايضا، وبمعدل نمو سنوي مركب سالب(٤.٤٩%) خلال مدة الدراسة .

[٢٠] وذلك لتعرض العراق الى الاحتلال وما خلفته من حالة عدم الاستقرار خلال عام ٢٠٠٣ وما تلاه .

وهذا يبين ضعف الادارة الحاصل للصناعة التحويلية في العراق خلال سنوات الدراسة، والتي ادت الى عدم قدرة المنتجات على المنافسة وبالتالي الى خسارة اغلب شركات الصناعة التحويلي للقطاع الصناعي العام وكما هو واضح من الجدول حيث ظهر حساب صاف الربح والخسارة باقيام سالبة في الاعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

ومن خلال الجدول (٢-٥) يمكن ملاحظة ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة :

الجدول (٢-٥) نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٨:

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي
2000	42358.6	1748.3	4.1
2001	43335.1	1909.4	4.4
2002	40344.9	1740.4	4.3
2003	26990.4	1243.9	4.6
2004	41607.8	966.6	2.3
2005	43438.8	956	2.2
2006	47851.4	1056.4	2.2
2007	48510.6	1122.4	2.3
2008	53523.6	1159.4	2.2
2009	56527	1316	2.3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، احصاءات.

يبين لنا الجدول اعلاه الانخفاض الواضح في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، والذي يعكس النمط الريعي للاقتصاد العراقي والمعتمد على تصدير النفط الخام، حيث يلاحظ انخفاض المساهمة في السنوات التي اعقبت عام ٢٠٠٣، والذي يعزى لعدة اسباب ابرزها:

١) ضعف اداء الصناعات التحويلية للاسباب التي تم التطرق لها في الدراسة خلال المدة .

٢) ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .

وهذا يلزم الادارات الاقتصادية في العراق باتخاذ كل السبل المتاحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية عموما والقطاع الصناعي خصوصا، لمعالجة الاختلال الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد العراقي بصورة تدريجية .

المحور الثالث/ انخفاض كفاءة أداء الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام

(الاسباب، المعالجات).

من خلال ما تقدم من تحليل للمؤشرات التي تم اعتمادها لتقييم اداء الصناعة التحويلية (شركات وزارة الصناعة والمعادن).يمكن تلخيص اهم الاسباب التي ادت الى ضعف الاداء هذه الصناعة خلال مدة الدراسة وعلى النحو الاتي :

٣-١- اسباب انخفاض كفاءة اداء الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام.

اولا)العوامل الداخلية:

اولا) مشكلة التقادم التكنلوجي (تقادم المكائن) وعدم وجود حلول جذرية لهذه المشكلة خلال مدة الدراسة، أذ بالرغم من التخصيصات الاستثمارية خصوصا خلال الاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الا ان الشركات بقيت تعاني من هذه المشكلة وكما اوضحت في تقاريرها المذكورة في التحليل العام للصناعات[٢١](تقارير المفتش العام، ٢٠٠٩).

ثانيا)عدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية، وكان ذلك نتيجة للمشاكل التي تعاني منها الصناعة التحويلية ومنها مشكلة التقادم التكنلوجي إضافة الى بعض العوامل الخارجية والتي سنأتي على ذكرها لاحقا .

ثالثا) اسلوب الادارة في المشروعات العامة، فقد كان الهدف من العملية الانتاجية هو تحقيق المنفعة العامة سواء تحقق ربح من نشاط هذا المشروع ام لا، حيث اعتادت هذه الادارات على العمل وفق هذا الاسلوب ولعقود من الزمن .وذلك يعود لاسباب تتعلق بالتوجه الاقتصادي للدولة انذاك وكذلك للظروف التي مر بها العراق، وخصوصا فترات الحروب والحصار وما يتطلبه ذلك من ضرورة تلبية الطلب المحلي على منتجات هذه الشركات من المؤسسات العسكرية والمدنية إضافة الى طلب المواطنين.

وبالتالي فأن تغيير اسلوب هذه الادارات الى العمل بألية السوق بطبيعة الحال تحتاج الى فترة زمنية كافية لاعدادهم وتدريبهم على العمل وفق الاساليب التي تتطلبها المرحلة الراهنة .الا ان هذه الاجراءات اخذت فترة زمنية ليست بالقصيرة نتيجة الظروف الاخرى الغير طبيعية التي واكبت المرحلة بعد عام ٢٠٠٣ .

ثانيا)العوامل الخارجية:

اولا) الظروف الصعبة التي مرت بها الصناعة العراقية عموما خلال العقود الماضية وخصوصا بعد عام ١٩٩٠، حيث الحصار الاقتصادي وما تبعه من صعوبة في الحصول على المواد الاحتياطية للمكائن، وكذلك صعوبة الحصول على المواد الاولية المستخدمة في بعض الصناعات، إضافة الى الظروف الامنية السيئة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣، وما رافقها من اعمال السلب والنهب التي تعرضت لها المؤسسات الحكومية ومنها شركات ومعامل القطاع الصناعي، وخسارتها لجزء كبير من موجوداتها الثابتة والذي اثر سلبا على هذه الشركات .

ثانيا) تأثر الصناعة العراقية من خلال ارتباطاتها مع القطاعات الأخرى والتي تأثرت هي الاخرى بالحصار الاقتصادي ومنها قطاع الكهرباء، حيث ادى الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي الى عرقلة سير العملية الانتاجية في القطاع الصناعي، وقد اتسعت هذه المشكلة بعد عام ٢٠٠٣، اذ تسببت في توقف الكثير من معامل القطاع الصناعي العام وكما اشارت تقارير الشركات عينة الدراسة وكما ذكرنا في التحليل العام للصناعات، والذي ادى بدوره الى البحث عن البدائل (مولدات كهرباء موقعية) وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج، وتوقف المعامل التي تحتاج الى طاقات كهربائية عالية لا يمكن توفيرها من خلال المولدات .

ثالثا) ارتفاع تكاليف الانتاج، نتيجة الادارة غير الرشيدة للقوى العاملة في شركات الوزارة، وهذا واضح من خلال الاعداد الهائلة التي تم اضافتها الى ملاك شركات الوزارة وبقرارات مركزية وكما اوضحنا سابقا، والتي ادت الى زيادة جانب الرواتب والاجور من التكاليف، والذي يؤدي الى ارتفاع التكاليف، من خلال ارتفاع حصة الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة وبالتالي ادى ذلك الى عدم قدرة اغلب الشركات على المنافسة، نتيجة لارتفاع اسعار منتجاتها وبالتالي عدم تحقيق الربح ومن ثم تخفيض الانتاج وبالتالي خسارة الشركات .

رابعا) ما تتطلبه عملية التحول الاقتصادي من سن تشريعات وقوانين تناسب المرحلة الراهنة وتضمن التطور في المستقبل، حيث شهدت المرحلة تباطؤ في سن هذه التشريعات والقوانين، ومنها قانون وزارة الصناعة والمعادن العراقية رقم ٧ لسنة ١٩٩٧[٢٢](قانون وزارة الصناعة والمعادن، ١٩٩٧، رقم ٨) .حيث تنص المادة الاولى-اولا- على تطوير وتنمية القطاع الصناعي (الاشتراكي والمختلط والخاص) في مجال الصناعات الاستخرجية والتحويلية والتركيبية والمعرفية.وهذا لا يتناسب مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للحكومة العراقية، والواضحة من خلال الرؤية التنموية لنشاط الصناعة التحويلية في خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ .

كل تلك الاسباب وغيرها تسببت في عدم كفاءة اداء الصناعة التحويلية (القطاع العام، وزارة الصناعة والمعادن) وبالتالي الاضرار في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

وبعد ان تم تحليل اداء الصناعة التحويلية للقطاع الصناعية العام في العراق وتحديد المعوقات والاسباب، ونتيجة للمشاكل الكبيرة التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد العراقي، اصبح من غير المنطقي القول بأن القطاع الصناعي العام قادر على ادارة الصناعة التحويلية لوحده في العراق، وفي ذلك سنحاول اقتراح بعض الحلول التي يمكن ان تساهم في معالجة المعوقات المسببة لانخفاض اداء الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام.

٣-٢- المعالجات وسبل النهوض:

نتيجة للصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الصناعة التحويلية في العراق (شركات وزارة الصناعة والمعادن العراقية) وضعف الاداء الحاصل خلال مدة الدراسة، والذي اتصف بعدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية والتي ادت الى انخفاض انتاجية العمل وظهر ذلك من خلال انخفاض القيمة المضافة، ولغرض تحقيق أهداف الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق[٢٣](الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمعادن على شبكة الانترنت)، والتي تسعى الى :

١) تسريع مراحل تحول الشركات إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.
٢) تلبية متطلبات السوق واستهداف أسواق جديدة.
٣) تحقيق إيرادات تغطي تكاليف العمالة والمصاريف التشغيلية.

إضافة الى أهداف أخرى ضمن هذا الإطار، والتي تتماشى مع الرؤية التنموية للحكومة العراقية في المرحلة المستقبلية والتي تتمثل بـ "تحقيق نمو صناعي يسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال التحول نحو اقتصاد السوق، وادارة العملية الصناعية، وبناء الشراكات مع الشركات العالمية والقطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب[٢٤]"(خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، ٢٠٠٩، وثيقة الخطة).

لذا سنحاول اقتراح بعض التوصيات التي من الممكن ان تساهم في النهوض بهذا القطاع الحيوي وعلى النحو الاتي:

اولا) ضرورة فسح المجال للقطاع الخاص للدخول كشريك في دارة وتمويل الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق بصورة تدريجية، لما لهذه العملية من اهمية في رفع كفاءة اداء المؤسسات الصناعية وزيادة انتاجيتها، إضافة الى خفض الاعباء المالية عن الحكومة، ومعالجة اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والتي من اهمها:

أ) ضعف الإدارة (Weak administration)

وهي مشكلة تعاني منها مؤسسات الحكومة العراقية، ومنها القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي، وذلك كنتيجة لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وما اعقبها من قرارات وظروف ساهمت في اضعاف المؤسسات الاقتصادية، من خلال تسرب الكثير من كوادرها واداراتها العليا والوسطى، والتي ادت الى خسارة للخبرة التراكمية المكتسبة لمؤسسات الدولة العراقية منذ تاسيسها وحصول العراق على استقلاله خلال عشرينات القرن الماضي ولغاية عام ٢٠٠٣، والتي كان من الممكن الافادة منها في المرحلة الراهنة.

ب) الفساد(Corruption):

تعتبر مشكلة الفساد من اكبر واعقد المشاكل التي استشرت في العراق نتيجة الظروف التي مر بها في العقود الماضية، من حروب وعدم استقرار سياسي، والتي تفاقمت بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

فقد تصدر العراق الذي تفشت فيه اعمال العنف بعد الغزو الاميركي له عام ٢٠٠٣ قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم، حسب معطيات مسح اجرته منظمة الشفافية الدولية والذي تضمن ١٦٣ دولة، صنفت وفقا لمستوى الفساد بين مسوؤلي القطاع العام ورجال السياسة، في تقرير عن مؤتمر مفاهيم الفساد للعام ٢٠٠٦[٢٥].

وفي تقرير اخر نشرته المنظمة عن درجات الفساد في مختلف دول العالم للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٨ والذي تضمن ١٨٠ دولة، كان العراق من متصدري الدول الاكثر فسادا بعد الصومال وميانمار[٢٦](تقرير منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٩).

وهذا يظهر مدى الضعف الاداري لمؤسسات الدولة عموما ومؤسسات القطاع الصناعي على وجة الخصوص، لذا ومن اجل دفع عملية التنمية لهذا القطاع المهم، وأزالة او اضعاف اثر هذه العوائق، اصبح من الضروري ادخال القطاع الخاص كشريك للقطاع الصناعي العام في ادارة عملية التصنيع ومؤسسات القطاع الصناعي العام في البلد، لما يحققه من رقابة ذاتية في المؤسسات الانتاجية للقطاع الصناعي العام.

ثانيا) ومن الجدير بالذكر انه وقبل اتخاذ اي اجراءات في مجال ادخال القطاع الخاص كشريك في ادارة وتمويل الصناعة التحويلية في العراق، لابد من معالجة اهم المشاكل التي تعاني منها الصناعة التحويلية والتي تمثل عائق امام رفق مستوى الانتاجية في هذه الصناعة، وتندرج هذه الاجراءات في اطار اعادة الهيكلة في جانب القوى العاملة، النشاط، الجانب التشريعي، إضافة الجانب المالي، وغيرها من الاجراءات التي يمكن ان تساهم توفير الظروف المناسبة والمحفزة لدخول القطاع الخاص والعمل كشريك مع القطاع العام في ادارة وتمويل الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق.

[٢٥] عرفت منظمة الشفافية الفساد على انه :اساءة استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الشخصية .

المصادر

اولا): الكتب:

١	الحرفش، د. محسن (١٩٩٠)، التخطيط الصناعي، دار الحكمة للطباعة والنشر، البصرة.
٢	جاسم، د. حميد واخرون (١٩٧٩)، الاقتصاد الصناعي.
٣	القريشي، د. مدحت كاظم (٢٠٠١)، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان.
٤	النجار، د. يحيى غني (٢٠٠٦)، تقييم المشروعات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الاداء، بغداد.

ثانيا): الاطاريح والرسائل الجامعية:

١. الحديثي، فوزي حسين (١٩٨١)، فاعلية تخطيط الاستثمار الصناعي في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

ثالثا): التقارير:

١	الشركة العامة للسمنت العراقية (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام ، الفصل الرابع.
٢	الشركة العامة للسمنت الجنوبية (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام ، الفصل الثالث.
٣	الشركة العامة للصناعات الحرارية (٢٠٠٩) ، تقرير المفتش العام ، الفصل الثالث.
٤	الشركة العامة للفوسفات (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام / الفصل الثالث.
٥	الشركة العامة لصناعة البطاريات (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام / الفصل الثالث.
٦	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة(٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام /الفصل الثالث.
٧	شركة الفداء العامة (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام / الفصل الثالث.
٨	شركة ابن ماجد العامة (٢٠٠٨)، تقرير المفتش العام / من ١/١ – ٩/٣٠.
٩	شركة الزوراء العامة (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام / الفصل الثاني.
١٠	شركة الصمود العامة (٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام / الفصل الثالث.
١١	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية /سامراء(٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام / الفصل الثالث.
١٢	شركة واسط العامة للصناعات النسيجية(٢٠٠٩)، بقرير المفتش العام ، الفصل الثاني.
١٣	الشركة العامة للالبسة الجاهزة(٢٠٠٩)، تقرير المفتش العام ، الفصل الثالث.
١٤	قانون وزارة الصناعة والمعادن(١٩٩٧)، رقم ٨.
١٥	خطة التنمية الوطنية(٢٠٠٩)، للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، وثيقة الخطة، بغداد.

خامسا): الاحصاءات:

1 وزارة الصناعة والمعادن، قسم المعلومات والمعرفة، النشرات الاحصائية السنوية.
٣ وزارة التخطيط، قسم الموازنة الاستثمارية، الاحصاءات الاستثمارية.
٢ وزارة الصناعة والمعادن، قسم الخدمات الصناعية، الاحصاءات الاستثمارية.

سادسا) شبكة الانترنت:

١	الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية http://www.transparency.org
٢	الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمعادن العرقية http://www.industry.gov.iq/ar/

Evaluation the performance efficiency of the Public Manufacturing Sector in Iraq for the Period (2000-2009)

ABSTRACT

The industrial production sector has an important role in the national economy of the advanced countries as well as the developing ones to get higher levels for their economy . We in Iraq , just like most of the develpoing countries , our economy still suffers of great shortage in this active sector in spite of the repeated statements about the desire of activating the contribution of this sector in the national economy . The industrial sector in Iraq suffers in general of many problems , especially the public industrial sector (manufacturing) . These problems have been existed because of the unnatural conditions that Iraq has passed during the previous decades especially in the political and security sides . which reflected negatively on all sectors of the economy including the public industrial sector . The other factor is the policy followed by the administrative and economical parties in charge of this sector that have been responsible of depriving this sector of working in a competitive atmosphere . This situation has become worse after 2003 because of the illogical procedures used by economical managements with manufacturing sector in Iraq . This weakens the activity of these industries and weakens their production and adds to their inability to compete in the local market .

We attempt through this research to answer the following question " Can the public industrial sector manage the sector of industry in Iraq as a leading sector?" . The objective of the study is showing the reality of the manufacturing in the public industrial sector in Iraq for the period (2000-2009) concentrating on the period after 2003 .

We conclude that there is a necessity to give the private sector the chance to enter as a partner in managing and financing the manufacturing in the public industrial sector in Iraq in a graduate way . This has an importance in rising the efficiency of the performance of industrial companies and increasing their productivity. In addition to that, decreasing the financial burdens on the government, and ending most of the problems that the economical companies face . The most important problems are the weakness of Administration and corruption.

Keyword : Restructuring , Privatization .

Note: **this research is taken from a thesis that is not discussed .**